المحور الثالث: الأنظمة النقدية

أولا: تعريف النظام النقدي

يعرف النظام النقدي على أنه مجموعة من التشريعات والتنظيمات التي تحدد قيمة وحدة النقد الأساسية وآليات الإصدار والتداول، وأنظمة تشغيل وإدارة المؤسسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي.

يتكون النظام النقدي من النقود المتداولة بأنواعها المختلفة ومجموعة المؤسسات المسؤولة عن إصدار النقود أو سحبها من التداول، ومجموعة اللوائح والقوانين والإجراءات التي تحكم كمية النقود وتحدد كيفية وحجم الإضافة أو السحب منها في أي وقت.

تنقسم النظم النقدية إلى نظم محلية يختص كل منها بدولة معينة، ونظام دولي للتبادل التجاري الدولي بين جميع دول العالم

القاعدة النقدية: القاعدة النقدية كخاصية للنظام النقدي يقصد بها المقياس المتخذ من قبل المجتمع لحساب القيم الاقتصادية أو مقارنتها ببعض.

ثانيا: عناصر النظام النقدي:

يتكون النظام النقدي من العناصر التالية:

1. النقود المتداولة في المجتمع: المقصود بذلك كمية المعروض النقدي من مختلف أنواع النقود السائدة في التداول داخل المجتمع في فترة زمنية معينة.
2. التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة: مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات الهادفة إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان في داخل المجتمع، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.
3. المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه والتحكم في كميته: هذه المؤسسات تتمثل في السلطة النقدية التي يترأسها البنك المركزي بصفته الجهة المسؤولة لوحدها عن الإصدار النقدي وتحديد كميته، كما يكون مسؤولا عن الرقابة والإشراف على نشاط البنوك التجارية.

ثالثا:خصائص النظام النقدي:

تتمثل خصائص النظام النقدي عموما فيما يلي:

- النظام النقدي نظام مركب: بمعنى أن النظام النقدي يتكون من مجموعة من العناصر منها ما هو أساسي متمثل في القاعدة النقدية ومنها ما هو ثانوي، ومن أهم هذه العناصر الثانوية نفوذ القاعدة النقدية ذاتها.
- النظام النقدي نظام اجتماعي: حيث أن معالم النظام النقدي تتحدد أساسا بالنظر إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل فيها، حيث أنه بمعرفتنا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في مجتمع ما يمكننا تحديد نوع نقده وائتمانه.
- النظام النقدي نظام تاريخي: فالنظام النقدي يولد من خلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في فترة زمنية معينة ويتطور بتطور تلك الظروف.

ويتصف النظام النقدي الجيد بالسمات التالية:

- استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية: وتعد هذه السمة من أهم الأهداف التي يسعى النظام النقدي إلى تحقيقها.
- ثقة أفراد المجتمع في النقود المتداولة: وتستمد هذه السمة من الثقة في السلطة النقدية التي أصدرت النقود ومن قوة القانون الذي يلزم أفراد المجتمع باستخدام النقود المصدرة في معاملاتهم. فعندما يتعرض الاقتصاد إلى ضغوط فذلك يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود وزيادة معدلات التضخم، وقد يصل الأمر إلى فقدان الثقة في النقود المحلية وفي النظام النقدي القائم وتنتشر ظاهرة اللجوء إلى وعاء ادخاري يعتمد على العملات الأجنبية.
- قابلية النقود المحلية للتحويل إلى عملات أجنبية: وهذا يعني قبول هذه العملات في الأسواق الخارجية، وبتحقق ذلك يتمكن الاقتصاد من النمو والتطور وتعزيز ميزانه التجاري وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.
- كفاءة السلطة النقدية في إدارة الكتلة النقدية: ويقصد بذلك أن يكون البنك المركزي قادرا على إدارة العرض النقدي والتحكم في كمية النقود المعروضة وتقليصها بحرية كاملة، وبالسرعة اللازمة بما يتناسب مع حاجات التداول، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

- سهولة و يسر تحويل النقود المتداولة من نوع إلى أخر دون خسائر: ويقصد بهذه الخاصية أن يتمكن أفراد المجتمع من تحويل أي نوع أو فئة من النقود المتداولة من فئة إلى أخرى بسهولة دون أن يفقدوا في هذا التحويل جزءا من القوة الشرائية لعملاتهم.

رابعا: أنواع النظم النقدية

1. نظام المعدن الواحد

في ظل هذه القاعدة نجد أن قيمة وحدة النقد ترتبط بقيمة وزن معدن واحد يتخذه المجتمع أساسا لقياس القيم الاقتصادية فيه، فإذا كان المعدن ذهبا عرف التنظيم النقدي بقاعدة الذهب، وإن كان فضة بقاعدة الفضة، وفي كلتا الحالتين يعمد المشرع إلى تحديد علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقد وقيمة وزن معين من المعدن المتخذ قاعدة للنقد.

1-1 قاعدة الفضة: قاعدة الفضة هي تنظيم يحدد فيه المشرع قيمة وحدة النقد بوزن معين من الفضة ومن عيار معين. وقد طبقت قاعدة الفضة بأشكال متعددة إلا أنها حافظت على كيانها كقاعدة نقدية بمراعاتها للأسس التالية:

- تحديد وحدة النقد في البلاد التي أخذت بهذه القاعدة بكمية معينة من معدن الفضة؛
- منحت النقود الفضية قوة إبراء غير محدودة؛
- سمحت السلطات النقدية للأفراد بسك النقود من معدن الفضة؛
- حرية استيراد وتصدير الفضة.

كما وجدت إلى جانب النقود الرئيسية المصنوعة من الفضة نقود أخرى مصنوعة من معادن أخرى رخيصة، وذلك كنقود مساعدة لإتمام العاملات الصغيرة، كما وجدت في ظل هذه القاعدة نقود ورقية كان يتم تداولها إلى جانب النقود المعدنية وكانت هذه الأوراق قابلة للإبدال إلى نقود فضية.

2-1 قاعدة الذهب: يقصد بقاعدة الذهب ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معين وعيار محدد من الذهب.

يحدد المشرع بموجب هذه القاعدة وزن وعيار وحدة النقد الأساسية. فعلى سبيل المثال: قيمة الجنيه الإسترليني 7.3 غ من الذهب وعيار 900.

وقد أخذت قاعدة الذهب ثلاثة أشكال في التطبيق وهي:

1-2-1 **نظام المسكوكات الذهبية:** وفقا لهذا النظام تم استخدام الذهب كعملة في التداول، يعرف هذا النظام بأنه عبارة عن وحدات ذهبية صغيرة الحجم ومتجانسة الوزن والعيار.

- **شروط تطبيق هذا النظام:** يشترط لتطبيق هذا النظام ما يلي:

- تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن وعيار معينين (على سبيل المثال وزن الذهب الصافي في الجنيه الإسترليني يساوي 7.3 غرام)؛
- وجوب توافر الحرية الكاملة لسك الذهب في دار السك الوطنية بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات؛
- حرية الصهر: أي ضرورة توافر الحرية الكاملة أيضا لصهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك. فيجب أن يكون هناك حرية لسك وصهر الذهب، وذلك لتحقيق التعادل بين السعر السوقي للذهب أي سعره كسبيكة مع سعره القانوني أي سعره في شكل مسكوكات.
- ضرورة توافر الحرية الكاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب؛
- ضرورة توافر حرية استيراد الذهب وتصديره، وهذا ضروري لضمان تعادل سعر الذهب في الأسواق الخارجية مع سعره في السوق الداخلية.

وبموجب هذا النظام فإن القيمة الاسمية للوحدة النقدية يساوي قيمة ما تحتويه من معدن الذهب، ويتميز هذا النظام بدرجة عالية من الآمان وبسهولة التعامل به داخليا وخارجيا. وقد استمر العمل بهذا النظام حتى الحرب العالمية الأولى حيث أخذت الدول تتحول عنه للأسباب التالية:

- من الممكن تحقيق قاعدة الذهب من غير الحاجة إلى وجود نقود ذهبية قيد التداول؛
- عدم كفاية الإنتاج العالمي من الذهب لتلبية الاحتياجات النقدية المتزايدة.

1-2-2 نظام السبائك الذهبية:

تم التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية إثر نشوب الحرب العالمية الأولى، بسبب زيادة النفقات المرتبطة بها، وحاجة الدول للنقود الذهبية ومحدودية عرضها، وكل هذا جعلهم يسحبون المسكوكات من التداول وإصدار نقود ورقية ومعدنية إلزامية(بنكنوت).

وفي ظل هذا النظام لا يسمح بتحويل الأوراق النقدية المتداولة إلى ما يساويها ذهبا في إطار مسكوكات ذهبية، ويسمح فقط للتحويل إلى سبائك ذهبية معادلة لقيمة الورقة، وعادة كان لا يقبل التحويل إلى سبيكة وزنها أقل من 1 كلغ ذهب، وتم استخدام السبائك كغطاء إصدار.

ويمكن إبراز أهم الاختلافات بين نظام السبائك ونظام المسكوكات فيما يلي:

- في ظل نظام السبائك تسحب المسكوكات الذهبية من التداول، وتصدر نقود ورقية من البنك المركزي؛
- عدم قابلية تحويل النقود المتداولة في ظل نظام السبائك إلى ذهب، عدا السبائك التي وضع لها شروط منها، الوزن، واستخدامها في أغراض صناعية، أو للوفاء بالتزامات أجنبية.

1-2-3 نظام الصرف بالذهب:

تم اعتماد نظام الصرف بالذهب في مؤتمر جنوة عام 1922م. وهو آخر صورة لقاعدة الذهب، ويعني ربط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية يمكن تحويلها إلى ذهب، أي صرف غير مباشر للعملة الوطنية بالذهب، هذا النظام سماه البعض بنظام التحويل من الدرجة الثالثة.

- **شروط تطبيق نظام الصرف بالذهب:** تتمثل شروط تطبيق نظام الصرف بالذهب في:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية التي تقبل الصرف بالذهب؛
- يجب أن يكون للنقود الوطنية غطاء من العملات القابلة للصرف إلى ذهب وأذونات الخزينة وسندات حكومية؛
- التزام الحكومة وبنك الإصدار بتحويل عملتها إلى عملة أجنبية قابلة للصرف إلى ذهب؛
- حرية أفراد الدولة التابعة في تصدير أو استيراد الذهب أو العملات الأجنبية.

- **أسباب انهيار نظام الصرف بالذهب:**

انهار نظام الصرف بالذهب في بريطانيا ثم فرنسا عام 1931م وبقية دول العالم سنة 1936م وذلك للأسباب التالية:

- التوسع الكبير في الإصدار دون غطاء ذهبي كاف للعملة؛
- سوء توزيع الذهب على البلدان، ففي سنة 1921م كانت تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا 5/3 من الذهب العالمي؛

- الحد من حرية التجارة الخارجية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لحماية اقتصادها بفرض قيود جمركية وضريبية، وهنا انهارت أهم دعامات قاعدة الذهب في حرية مبادلاته؛
- ظهور شركات احتكارية كبيرة، وضغط نقابي أدى في عمومه إلى رفع الأسعار والأجور دون زيادة الغطاء الذهبي. وانهارت قاعدة اذهب.

ملاحظة: واصلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عقد اتفاقية بريتون وودز الاعتماد على قاعدة الصرف بالذهب بشوط معينة، حيث كان يقبل تحويل الدولار إلى ذهب، وتم التخلي عنه بتاريخ 15 أوت 1971م

2- نظام المعدنين

في ظل هذا النظام يوجد نوعان من القاعدة القانونية نقود ذهبية ونقود فضية، وإذا كان هناك وحدتان نقديتان أساسيتان (ذهبية وأخرى فضية) فإن الحكومة تقوم بوضع نسبة قانونية ثابتة بين المعدنين فعلى سبيل المثال اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية هذه القاعدة من عام 1792م حتى عام 1873م حيث كان وزن الدولار الفضي يعادل 16 مرة وزن الدولار الذهبي معنى ذلك أن النسبة القانونية بين الذهب والفضة تكون 16/1، (1 دولار ذهبي يساوي 16 دولار فضة) وبطبيعة الحال كان بالإمكان استبدال الفضة بالذهب في أي وقت طبقا لهذه النسبة، والتي تعبر عن سعر التعادل بين المعدنين أو النسبة القانونية بين المعدنين.

إن العامل الأساسي لاستمرار تداول المعدنين معا هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما القانونية والنسبة بين قيمتهما السوقية، وأن الاختلاف بين هاتين النسبتين وهو ما يحدث عمليا يؤدي إلى اختفاء المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية من التداول، ويحل المعدن الرخيص بدل منه طبقا لقانون جريشام والذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.

فإذا ارتفع في السوق قيمة الذهب عن قيمته القانونية فإن أفراد المجتمع سيلجأون لتحويل العملات الذهبية التي بحوزتهم إلى ذهب للاستفادة من الفرق بين قيمة الذهب السوقية كسلعة وبين القيمة القانونية للذهب كعملة، وبذلك يختفي الذهب كعملة من السوق وتبقى الفضة هي العملة المتداولة في السوق وهذا ما سيحول نظام المعدنين إلى نظام المعدن الواحد، وعليه فإن استمرار نظام المعدنين يتطلب تعادل القيمة التبادلية (النسبة القانونية) مع القيمة الاستعمالية (النسبة السوقية).

2 –1 شروط قاعدة المعدنين:

تتمثل شروط قاعدة المعدنين فيما يلي:

- حرية سك المسكوكات الذهبية والفضية: ونعني بذلك أن يكون للأفراد حرية تحويل السبائك الذهبية والفضية إلى مسكوكات ذهبية وفضية مساوية في قيمتها للسبائك لدى دار السك؛
- حرية صهر المسكوكات الذهبية والفضية وتحويلها إلى سبائك بدون مقابل؛
- تحديد قيمة الوحدة النقدية الأساسية بوزن معين من المعدنين؛
- وجود علاقة قانونية ثابتة بين قيمة الذهب والفضة (فعلى سبيل المثال كانت نسبة السك القانونية بين الذهب والفضة هي 16/1، أي أن وزن معين من الذهب يعادل 16 مرة وزن نفس الكمية من الفضة)؛
- يتمتع الذهب والفضة بقوة إبراء غير محدودة: ونعني بذلك أن المعدنيين يتمتعان بصفة القبول العام، ويستخدمان معا في التداول، ولا يوجد ميزة لأحد المعدنيين على المعدن الآخر.
- إمكانية تحويل جميع أنواع النقود الأخرى المتداولة داخل النظام النقدي إلى نقود ذهبية وفضية؛
- ضرورة تساوي النسبة القانونية بين قيمة المعدنين مع النسبة السوقية. معنى ذلك المحافظة على تعادل قيمة المعدنين الرسمية المحددة من دار السك (16/1) مع قيمتها كمعادن أو سلع معروضة في السوق والمقررة تبعا لقانون العرض والطلب وأن أي اختلاف يخل بعمل القاعدة النقدية المعمول بها.

2 –2 مزايا وعيوب قاعدة المعدنين

- **مزايا قاعدة المعدنين**: تتمثل مزايا قاعدة المعدنين في:

- تساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية و بالتالي ارتفاع حجم المبادلات.
- أسعار الصرف أكثر استقرارا بوجود نظام المعدنين ذلك أنه يمكن تعديل أسعار الصرف باستخدام معدنين لا معدن واحد.

- **عيوب قاعدة المعدنين**: تتمثل عيوب قاعدة المعدنين في:

- صعوبة تحكم السلطات النقدية في ثبات معدل تبادل الذهب والفضة (أي اختلاف النسبة القانونية عن السوقية)

- سرعة المضاربة وتطبيق قاعدة جريشام.

3 . نظام النقد الورقي الإلزامي

في ظل نظام النقد المعدني كانت الوحدات النقدية المطروحة للتداول يقابلها غطاء معدني مساو لقيمتها، أما في ظل النقد الورقي فإن العملة الورقية لا ترتبط بأي معدن، وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولم تعد تمثل سلعة ذات قيمة ذاتية وتجارية حيث تنفصل العلاقة بين القيمة الحقيقية للنقود والقيمة الاسمية لها ويصبح النقد الورقي نقدا إلزاميا، يقوم بأداء كافة وظائف النقود ويتمتع بقوة إبراء غير محدودة، حيث تصدر السلطة النقدية وتتحكم في حجم المعروض النقدية حسب ما تمليه الأوضاع الاقتصادية.

ويتوقف اعتبار النقود الورقية مقياسا للقيمة ضمن حدود البلد الواحد على درجة الثقة في السلطة النقدية، وفي الحكومة المسؤولة عن إصدارها، أما على المستوى الدولي فإن قيمتها تتحدد كما تتحدد قيمة أي سلعة أخرى في السوق على ضوء آلية العرض والطلب.

ولا يتطلب هذا النظام أن تحتفظ بنوك الإصدار للنقود الورقية أي غطاء من الاحتياطات الذهبية إذ أن اشتراط الرصيد الذهبي يعتبر قيدا على حرية الإصدار، لكن وجود الرصيد الذهبي في البنوك المركزية أصبح يستخدم لسد العجز في ميزان المدفوعات

من مزايا نظام النقد الورقي مرونة الإصدار النقدي والقدرة على عرض النقود بحرية كبيرة خلاف الجمود والقيود التي كان يعاني منها نظام الذهب.وقد وجه لهذا النظام الانتقادين التالين:

- يحمل نظام النقد الورقي خطورة الإفراط في الإصدار النقدي، مما يعرض الاقتصاد إلى ظاهرة التضخم النقدي وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة.
- لا يحقق نظام النقد الورقي الاستقرار في أسعار الصرف، كما عليه الحال في ظل نظام الذهب مما يعرض العملات المالية الدولية للفوضى، وما يترتب عليها من آثار سلبية على التجارة الدولية.